هنية، ان هناك وسائل عدة لمكافحة الارهاب، بما في ذلك المحاكمة والاعتقال الاداري والابعاد، وانه لا يمكن الاستغناء عن هذه الوسائل، لأنه لا توجد وسائل أخرى كافية لمكافحة الارهاب، وان ابعاد المحرضين على الارهاب يعتبر اداة ينبغي توفرها لدى الجهات المختصة بمكافحة الارهاب.

وأيد عضو الكنيست من الليكود، دان ميريدور، قرار الابعاد، واعرب عن تمنياته بأن يكون بادرة تدل على اتخاذ سياسة جديدة ضد التحريض الذي تقوم به م.ت.ف. في المناطق المحتلة. ودعا ميريدور الى استغلال الازمة التي تمر بها م.ت.ف. راهناً، لضربها وحرمانها من اية قدرة دفاعية (**المصدر نفسه** ، ٥/١١/١٩٨٦). ومما يجدر ذكره، فانه لجهة قانون الابعاد، تعمل سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، من الناحية القانونية، بموجب قوانين الانتداب البريطاني للعام ١٩٤٥. وعلى الرغم من ان المادة ٧٦ من انظمة المتهمين امنياً يؤكد انه يتوجب اعتقالهم في المنطقة المحتلة، فإذا ما اعترفوا بالتهمة الموجهة اليهم، توجب قضاء محكوميتهم داخل هذه المنطقة، فإن سلطات الاحتلال تلجأ، بدلاً من ذلك، الى تطبيق المادة ١١١ من انظمة الطوارىء، بناء على الاحكام الخاصة بالمادتين ١٠٨ و ١١٢ مما يعطي الحكام العسكريين صلاحيات واسعة (**العودة** ، القدس، العدد ١٠٦، ٤/١٢/١٩٨٦). وهو ما استندت اليه غالبية الرسميين الاسرائيليين في تبرير مواقفها من قرار الابعاد.

تأييد وتضامن واسعان

واجهت قرار ابعاد اكرم هنية معارضة واسعة من قبل اوساط عربية ويهودية عديدة، تمثلت في حملة التضامن الواسعة مع هنية التي اعقبت اعتقاله، والزيارات والبيانات والمواقف التي اصدرتها وقامت بها وعبرت عنها مؤسسات وهيئات وشخصيات سياسية وصحافية في الوسطين، العربي واليهودي، نذكر منها: اسرة تحرير صحيفة «الشعب» التي يرأسها هنية، ورابطة الصحافيين العرب في الضفة الغربية، ونقابة الصحافيين الاسرائيليين التي بعثت برقية احتجاج الى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحق شامير، والقائم باعماله شمعون بيرس، ووزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، طالبت فيها بالغاء القرار. وكذلك الفعاليات والمؤسسات والشخصيات والجمعيات الوطنية والاتحادات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولجنة المحامين العرب ومنظمة الصحافيين الاجانب في فرنسا، كما اعتصم عدد من زملاء هنية في صحيفة «الفجر» تضامناً معه. وعقدت المحامية فيليتسيا لانغر، بالتعاون مع صحيفة «الشعب» ورابطة الصحافيين العرب، مؤتمراً صحافياً، حضره عشرات الصحافيين المحليين والاسرائيليين والاجانب. ووقع ٢٩ صحافياً اسرائيلياً برقية تضامن مع هنية. كما قام وفد من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بزيارة هنية في سجن الجنيد.

من جهة أخرى، استهدفت حملة التضامن تفنيد مزاعم السلطات الاسرائيلية ضد هنية، وتبريرات المحكمة العليا التي استندت اليها في تأكيد قرار ابعاده. فقد كتب عضو الكنيست شولاميت الوني: «ان الحاكمية العسكرية الاسرائيلية لم تستطع الاشارة الى مخالفة حقيقية واحدة ارتكبها اكرم هنية. وهي لو كانت تستطيع ذلك لتمت محاكمته. ولأنها لم تستطع ذلك، فقد طاردته، استناداً الى قوة القوانين الكولنيالية» (**الشعب** ، ١٤/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت** ، بدون ذكر تاريخ النشر). وكتب يهودا ليطاني مدافعاً عن موقف هنية السياسي: «حقاً لا يمكن الانكار ان اكرم هنية هو من الاشخاص المؤيدين، بقوة، لسياسة م.ت.ف. وهذا ما نلمسه في احاديثه ونقاشاته وفي كل كلمة يكتبها في صحيفته. لكنه، مع ذلك، كان يؤكد، باستمرار، انه من مؤيدي سياسة الحوار مع الجانب الاسرائيلي، وكان يأمل دوماً في زيادة التفاهم والتعايش بين الشعوب، وحرص على استمرار الحوار والنقاشات مع عناصر من فصائل أخرى مؤيدة لـ م.ت.ف. داخل المناطق المحتلة ممن هم اكثر تطرفاً من مؤيدي ' فتح ' ، وكان يحث الغالبية على اجراء حوارات ونقاشات مع الاسرائيليين والاستماع منهم الى حقيقة مواقفهم» (**الشعب** ، ١٤/١١/١٩٨٦؛ نقلاً عن يهودا ليطاني، «الابعاد هو أسهل الطرق»، **كوتيرت راشيت**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وعقب المعلق القانوني للاذاعة الاسرائيلية على عملية طرد هنية بقوله: «ان ذلك يتم الآن حسب صلاحية قانونية، استخدمت لطرد اشخاص لا